

1. عقد مجلس بنك المغرب يوم الثلاثاء 17 مارس اجتماعه الفصلي الأول برسم سنة 2020.
2. في بداية الاجتماع، استعلم المجلس عن سير تنفيذ البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات، الذي جاء وضعه تنفيذاً للتعليمات السامية لصاحب الجلالة في الخطاب الذي ألقاه يوم 11 أكتوبر 2019.
3. كما تطرق المجلس إلى التطورات التي شهدتها سوق الصرف على إثر قرار توسيع نطاق تقلب سعر صرف الدرهم، بالنسبة إلى سعر الصرف المرجعي، من $2,5\pm\%$ إلى $5\pm\%$ ، ابتداء من 9 مارس 2020. في هذا الصدد، أشار المجلس إلى أن هذه المرحلة الجديدة من الانتقال قد انطلقت في وقت ملائم وأن السوق لا زال يسير في ظروف جيدة.
4. وتدارس المجلس التطورات الأخيرة التي ميزت الظرفية الاقتصادية وكذا التوقعات الماكرو اقتصادية التي أعدها بنك المغرب للفصول الثمانية المقبلة. وقد تركز النقاش بالخصوص على تأثيرات كل من الأوضاع المناخية غير الملائمة التي يشهدها المغرب وانتشار داء كوفيد-19 على الصعيد العالمي. في هذا الصدد، أشار المجلس إلى أن التطور السريع الذي يشهده هذا الوباء يستدعي التحديث المتواتر لتقييم الوضعية وللتوقعات الاقتصادية.
5. وأخذاً في الاعتبار هاته التقييمات وتطور التضخم على المدى المتوسط، وسعيًا منه إلى دعم الاقتصاد الوطني، قرر مجلس البنك تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس إلى 2%، ومواصلة تتبع جميع هاته التطورات عن كثب.
6. وسجل المجلس أن نسبة التضخم قد انتقلت إلى 1,3% في يناير 2020، مقابل نسبة ضعيفة قدرها 0,2% في المتوسط سنة 2019، ارتباطاً بالخصوص بارتفاع أثمان المواد الغذائية المتقلبة الأسعار، بعد انخفاضها سنة من قبل. ومن المنتظر أن تصل نسبة التضخم إلى 0,7% في المتوسط في مجموع السنة وأن تتسارع إلى 1,2% سنة 2021، مع ارتفاع مكوناتها الأساسي بشكل تدريجي من 0,6% سنة 2019 إلى 1% ثم إلى 1,3% سنة 2021.

7. على الصعيد الدولي، تلاشت بشكل كبير الآمال في انتعاش الاقتصاد سنة 2020، مع انتشار داء كوفيد-19، الذي ما فتئ تأثيره يتزايد يوماً عن يوم. ففي البلدان المتقدمة، من المتوقع أن يضعف النمو بشكل كبير، قبل أن ينتعش من جديد سنة 2021. وهكذا، يرتقب أن يتراجع النمو في الولايات المتحدة من 2,3% سنة 2019 إلى 1,4% سنة 2020، قبل أن يرتفع إلى 2,7% سنة 2021، مستفيداً على الخصوص من الأوضاع النقدية الملائمة. وفي منطقة الأورو، يرتقب أن تتباطأ وتيرة النشاط بشكل ملحوظ من 1,2% إلى 0,4%، بفعل الصعوبات الاقتصادية التي تعرفها ألمانيا وإيطاليا على الخصوص، ثم تتسارع إلى 1,8% سنة 2021. أما على مستوى أسواق الشغل في الاقتصادات المتقدمة، فيرتقب أن ترتفع نسبة البطالة بشكل معتدل في الولايات المتحدة الأمريكية وتستقر في منطقة الأورو. وفي البلدان الصاعدة الرئيسية، من المنتظر أن تعرف الصين تباطؤاً كبيراً، مع تراجع نسبة النمو من 6,1% سنة 2019 إلى 4,1% سنة 2020، وهي أدنى نسبة لها منذ ما يقارب 30 سنة، قبل أن تنتعش إلى 7,3% سنة 2021. وفي الهند، من المتوقع أن يتحسن النمو من 5,3% إلى 6,3% ثم 6,7% على التوالي، وهي نسب تظل أدنى بكثير من تلك التي كانت متوقعة في دجنبر الماضي.

8. في سوق السلع الأساسية، لازال القلق بشأن تطور الطلب الدولي يسيطر على الوضع ارتباطاً بتفشي داء كوفيد-19 وعدم وصول تحالف الأوبك+ إلى اتفاق حول تقليص الإنتاج. وعليه، يرتقب أن تتراجع أسعار النفط من جديد هذه السنة لتستقر في 48,5 دولار للبرميل في المتوسط بالنسبة للبرنت قبل أن ترتفع إلى 59,5 دولار للبرميل في سنة 2021. أما بالنسبة للفوسفات ومشتقاته، فتشير آخر توقعات البنك الدولي الصادرة في أكتوبر 2019 إلى ارتفاع الأسعار. ويرتقب أن تتزايد الأسعار للطن من 306 دولار إلى 324 دولار في سنة 2020 ثم إلى 335 دولار سنة 2021 بالنسبة للفوسفات ثنائي الأمونياك ومن 295 إلى 304 دولار للطن، ثم إلى 311 دولار بالنسبة للفوسفات الثلاثي الممتاز. وبخصوص أسعار الفوسفات الخام، من المرتقب أن تصل إلى 92 دولار للطن في سنة 2020 و95 دولار للطن في 2021، مقابل 88 دولار للطن في سنة 2019.

9. أما التضخم، الذي شهد تباطؤاً في سنة 2019، فيرتقب أن يواصل تطوره حول نسب أقل من الهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي، أي بنسبة 0,6% في سنة 2020 و1,3% في 2021. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يرتقب أن يتراجع من 1,8% سنة 2019 إلى 1,7% في سنة 2020 قبل أن يقترب من هدف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي سنة 2021.

10. وبخصوص قرارات السياسة النقدية، وأمام القلق المتزايد بخصوص انتشار داء كوفيد-19، أعلن الاحتياطي الفدرالي، يوم 15 مارس، عن تخفيض النطاق المستهدف لسعر فائدته الرئيسي من جديد بواقع 100 نقطة أساس، بعد 50 نقطة أساس المعلن عنها في 3 مارس، إلى 0-0,25%. كما يعتزم الإبقاء على هذا النطاق إلى أن يتأكد

من سير الاقتصاد في مسار يمكنه من تحقيق الأهداف المتعلقة بالتشغيل الأقصى وباستقرار الأسعار. وقرر الاحتياطي الفدرالي أيضا إعادة إطلاق عمليات شراء السندات بمقدار 700 مليار دولار على الأقل من سندات الخزينة والقروض العقارية المضمونة بسندات. من جهته، اعتمد البنك المركزي الأوروبي في 12 مارس مجموعة من التدابير الإضافية للتيسير الكمي مع الحفاظ على نسب الفائدة الرئيسية دون تغيير، مؤكدا أنه يتوقع بقاءها في نفس المستوى أو أقل إلى أن يلاحظ توجه التضخم نحو هدفه بصفة مستدامة. في المقابل، أعلن كل من الاحتياطي الفدرالي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا وبنك كندا والبنك الوطني السويسري في 15 مارس عن إجراء تدابير مشتركة تهدف إلى تحسين تزويد السيولة عن طريق اتفاقيات دائمة للتبادل بالدولار الأمريكي وذلك عبر تقليص نسب الفائدة المطبقة عليها بمقدار 25 نقطة أساس.

11. على المستوى الوطني، تشير آخر المعطيات المتوفرة بخصوص الحسابات الوطنية والمتعلقة بالفصل الثالث من سنة 2019 إلى تباطؤ النمو على أساس سنوي من 3% إلى 2,1%، متأثرا على الخصوص بالأداء السلبي للأنشطة الفلاحية. وفي مجمل سنة 2019، من المرجح أن يكون النمو قد تدنى إلى 2,3%، نتيجة التراجع المرتقب للقيمة الفلاحية المضافة بنسبة 5,3%، موازنة مع تسارع مرتقب في وتيرة الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 3,3%. وفي سنة 2020، يرتقب أن تستقر نسبة النمو في 2,3% حسب توقعات بنك المغرب، نتيجة التأثير المزدوج للظروف المناخية غير الملائمة وانتشار داء كوفيد-19 على الصعيد الدولي. وينتظر أن تتراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 2,7%، إذ يقدر أن يصل محصول الحبوب، على أساس المعطيات المرتبطة بوضعية المناخ والغطاء النباتي، المتاحة في 10 مارس، إلى 40 مليون قنطار، كما يرتقب أن تتراجع وتيرة الأنشطة غير الفلاحية إلى 2,9%. وفي سنة 2021، من المرتقب أن ينتعش النمو إلى 3,8% مع ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 8,1%، أخذًا في الاعتبار فرضية تحقيق محصول حبوب متوسط قدره 75 مليون قنطار وتحسن النمو غير الفلاحي إلى 3,3% وتبقى هذه التوقعات محاطة بقدر كبير من الشكوك وقابلة للتخفيض إذا لم يتم احتواء تفشي داء كوفيد-19 على المستوى الدولي في أقرب الأجل.

12. في سوق الشغل، شهد الاقتصاد الوطني في سنة 2019 إحداث مناصب شغل يصل صافي عددها إلى 165 ألف منصب. ويعكس هذا التطور بالأساس ارتفاع عدد مناصب الشغل بواقع 267 ألف منصب في قطاع الخدمات وفقدان 146 ألف منصب في قطاع الفلاحة. وأخذًا في الاعتبار تسجيل عدد صافٍ قدره 135 ألف من الباحثين عن الشغل، فقد تراجعت نسبة النشاط من 46% في سنة 2018 إلى 45,8% سنة 2019 في حين تدنت نسبة البطالة من 9,5% إلى 9,2%.

13. على مستوى الحسابات الخارجية، تشير المعطيات المؤقتة لسنة 2019 إلى تباطؤ ملموس في وتيرة استيراد السلع إلى 2%، نتيجة بالأساس لتدني الفاتورة الطاقية. وبموازاة ذلك، وبفعل تراجع مبيعات الفوسفات ومشتقاته بالخصوص، ارتفعت الصادرات بنسبة 2,4% بعد 10,7% في 2018. وبالمقابل، انتعشت مداخيل الأسفار بنسبة 7,7% إلى 78,7 مليار درهم، بينما شهدت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج شبه استقرار في مستواها المسجل سنة 2018، أي 64,9 مليار درهم. وفي ظل هذه الظروف، يرجح أن يكون عجز الحساب الجاري قد انخفض إلى 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، فيما يرتقب أن يتراجع أكثر في أفق التوقع ليصل إلى 3,5% في 2020 وإلى 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2021. أما الواردات، فمن المنتظر أن تواصل تطورها بوتيرة معتدلة في 2020 قبل أن تتسارع في 2021، متأثرا على الخصوص بتغير الفاتورة الطاقية. وبالمقابل، من المرتقب أن تسجل الصادرات تسارعا ملحوظا، خاصة بفعل ارتفاع الإنتاج المرتقب في صناعة السيارات حسب الأرقام التي أعلن عنها مصنع PSA. أما مداخيل الأسفار، فمن المتوقع أن تنخفض خلال سنة 2020 ارتباطا بانتشار مرض كوفيد-19، قبل أن تنتعش مجددا في 2021. على مستوى العمليات المالية، وبعد التراجع الملحوظ في 2019، يتوقع أن تستقر مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مستوى يعادل 3% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020 قبل أن ترتفع إلى ما يعادل 3,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2021. وأخذا بالاعتبار اقتراض الخزينة من السوق الدولية المتوقع في 2020، يرتقب أن ترتفع الاحتياطيات الدولية الصافية من 245,6 مليار درهم سنة 2019 إلى 246 مليار بنهاية 2020 ثم إلى 251,9 مليار بنهاية سنة 2021، لتضمن بذلك تغطية أزيد من 5 أشهر من واردات السلع والخدمات.

14. وفيما يتعلق بالأوضاع النقدية، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 1,1% في 2019، نتيجة بالخصوص لتزايد القيمة الاسمية للعملة الوطنية، الذي من المتوقع أن يتراجع بشكل ملموس في 2020 قبل أن يتلاشى في 2021. وأخذا بالاعتبار أيضا التضخم الذي تقل نسبته عن النسب المسجلة في البلدان الشريكة والمنافسة الرئيسية للمغرب، يرتقب أن يشهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي شبه استقرار في أفق التوقع. أما أسعار الفائدة على القروض، فقد سجلت سنة 2019 انخفاضا بما قدره 15 نقطة أساس، استفاد منه بالخصوص الأفراد والمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، لتصل في الفصل الرابع من السنة إلى 4,91% في المتوسط. وفيما يخص القروض البنكية المقدمة للقطاع غير المالي، فقد تسارعت بشكل ملموس في 2019، وذلك بنسبة 5,3%، مع تحسن ملحوظ في القروض المخصصة للمقاولات الخاصة. وتشير المعطيات الأخيرة إلى استمرار هذا التوجه. وبناء على توقعات النمو وعلى الآثار المنتظرة للبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات، يرتقب أن ترتفع القروض البنكية الممنوحة للقطاع غير المالي في نهاية هذه السنة بنسبة 4,5% قبل أن تتعزز بنسبة 5,3% في 2021.

15. على صعيد المالية العمومية، أفرز تنفيذ الميزانية لسنة 2019 تفاقم العجز، دون احتساب الخوصصة، إلى 47 مليار درهم، أي ما يعادل 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل نسبة 3,7% المعتمدة في قانون المالية. ونمت المداخيل العادية، دون احتساب الخوصصة، بنسبة 4,6%، خاصة بفضل تحصيل مبلغ 9,4 مليار برسم آليات التمويل الخاصة. وبموازاة ذلك، تزايدت النفقات العادية بنسبة 4,6%، نتيجة بالخصوص لارتفاع النفقات برسم السلع والخدمات، بينما انخفضت تكلفة المقاصة بنسبة 9,3% إلى 16,1 مليار درهم. ومن جهة أخرى، بلغت نفقات الاستثمار 70,4 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 7,3%. وعلى المدى المتوسط، يتوقع أن تتواصل عملية تعزيز الميزانية، وإن بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا في دجنبر. وحسب توقعات بنك المغرب، ودون الأخذ بعين الاعتبار المجهودات الاستثنائية التي ستتخذها الحكومة في ظل الظرفية الصعبة الحالية، من المتوقع أن يعرف العجز التجاري، دون احتساب الخوصصة، تراجعا طفيفا إلى 4% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020، ثم إلى 3,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2021.